التصنيع كخيار إستراتيجي لتنويع الإقتصاد الجزائري

Industrialization as a strategic option to diversify the Algerian Economy

د. رايس فضيل*

أستاذ محاضر بكلية الإقتصاد جامعة العربي التبسي – تبسة- الجزائر

د. بوبريمة إحسان**

أستاذ محاضر بكلية الإقتصاد جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر

ملخص:

يحظى قطاع الصناعة باهتمام كبير في أي دولة، نظراً لأنه القطاع الذي يجسد ويوظف الميزات النسبية لأي إقتصاد، وفي حالة الجزائر ورغم الشعارات التي رفعتها الحكومات المتعاقبة مازال هذا القطاع يعاني التخلف والعراقيل، وتوضح المساهمة الضعيفة لهذا القطاع في الناتج الوطني حجم الإختلالات التي يعرفها الإقتصاد الوطني، كل هذا يعبر عن التخلف والتراجع الذي يعرفه قطاع الصناعة الجزائرية رغم توفر كل الإمكانيات لإقامة صناعة ناشئة وحديثة تسهم بشكل فعال في تنويع الإقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: الناتج، التصنيع، التنويع الإقتصادي، التخلف.

Abstract:

The industrial sector is very interested in any country, because it is the sector that represents and employs the comparative advantages of any economy. The national economy, all of this reflects the underdevelopment and decline of the Algerian industrial sector, despite the availability of all possibilities for the establishment of an emerging and modern industry that contributes effectively to the diversification of the national economy.

* dr.raisfoudil@univ-tebessa.dz.

** bouberima@gmail.com.

مقدمة:

نظرًا للإعتماد المفرط للإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات فقد إنعكس ذلك بشكل واضح في نمـط ومسار التنمية منذ الطفرة النفطية الأولى في سبعينيـات القرن الماضي، فرغم ما أتاحته الإرتفاعـات المتتالية لأسعار البترول من إيرادات مالية ضخمة لم ينعكس ذلك إيجابا على التنمية، والأكـثر من ذلك فإنها عمقت من التراجع والتخلف وزادت من هشاشة الإقتصاد الوطني، فالوفرة المالية التي عرفتها البلاد منذ سنة (2000)، لم ينشأ عنها أي تحول هيكلي في الإقتصاد الوطني، ويمكـن القول أن فرصة ثمينة ضاعت أمـام الجزائر لتطوير الإقتصاد، وبتدهور أسعار البترول مع نهايـة سنة (2014) بدأت الأصـوات تتعالى وتتغنى بأن الحل في التنويـع الإقتصادي، والمشكلة أن إقتصـاد مثل الجزائر تمكن من بناء مخزون مـن الإحتياطيات المالية الخارجية في حدود (190) مليـار دولار خلال الفترة (2000-2014)، تزعـزع في أقل من سنة فتراجع أسعار البترول خلال سنـة (2015) كشـف عن الكثير من الإختـلالات القائمة والمتأصلة في الإقتصـاد الوطني، وبينت مـدى هشاشـة السياسات والقطاعـات الإقتصادية، والأكثر مـن ذلك فإنه رغم المـوارد المتراكمة لـدى السلطات سـواءا كإحتياطات رسمية للصرف، أو موارد في صنـدوق ضبط الإيرادات، أعلنت السلطـات سياسـة حذرة تقوم علـى شعار جديد وهو ترشيد الإنفاق العـام، وترجم ذلك في تجميد وإلغـاء العديـد مـن المشاريع التي كانـت مبرمجة ضمن المخطـط الخماسـي (2014-2019)، بالإضافة إلى ضبط التجارة الخارجية خاصة في مجال الإستيراد.

في سياق صياغة سياسة لتنويع القاعدة الإنتاجية في الجزائر يعتبر التصنيع مدخلاً إستراتيجيًا لتحقيق هذا الهدف، فابالنظر للإمكانيات والموارد والفرص المتاحة للجزائر، فإن خيار التصنيع لا يحتمل النقاش أو التأجيل حيث سيساعد وجود قطاع صناعي متنوع في القضاء على الكثير من المشكلات والإختلالات، فقطاع مثل التجارة الخارجية، والقطاع النقدي، أو الموازنة العامة للدولة كلها ستستفيد من وجود صناعة متنوعة.

الفرصـ الواعدة أمام الجزائر لتنويع إقتصادها كثيرة خاصة في مجال التصنيع، فأن أصعب شـي هو البدايـة، فالصعوبات والعراقيل التي تجعل من تحقيق هـدف التنويع صعب المنال تدفع إلى التفكير في نهج عملي مشبع بالخصوصيات الوطنية، فالتخلف الإداري والبيروقراطي، وعدم كفـاءة العنصر البشري، وعدم التمكن الكافي من التكنولوجيـا الحديثة، بالإضافة إلى الضعف المسجـل علـى مستوى أصحاب القرار يظهـر أن تحقيق هذه الغايات أمـرا صعبا يتطلب الجدية والمثابرة والصبر.

تأسيسا على ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ماهي مؤشرات عدم تنوع الإقتصاد الوطني وكيف يساهم تطوير القطاع الصناعي في القضاء عليها؟

وتكمن أهمية الموضوع في:

تعاني الجزائر من إختلالات هيكلية عميقة تراكمت وتعمقت عبر الزمن، ويعتبر تخلف قطاع التصنيع سبب لعدد لا يحصى من المشاكل والإختلالات في الإقتصاد الوطني، والنهوض بهذا القطاع يعتبر مدخلا للتنويع الإقتصادي ويساعد على تخفيف الإختلالات الإقتصادية التي تعاني منها الجزائر، ويعبر التنبيه إلى خطورة المشكلة على درجة وعي أصحاب القرار من جهة وكذا نوع التفكير التنموي السائد.

ونظرا لأهمية دراسة هذا الموضوع وتوضيح أهم أبعاده يترتب على ذلك عدة أهداف منها:

- عرض أهم المؤشرات المتعلقة بالإختلالات الهيكلية التي يعرفها الإقتصاد الوطني.
- الوقوف على أهم التحديات التي تعرفها الصناعة الجزائرية.
- التعرض للإسترتيجية الوطنية المتعلقة بالصناعة وأهميتها.

بناءً على ماسبق فإن الدراسة تنطلق من الفرضية التالية:

يعتبر تطوير وتنويع الصناعة التحويلية الجزائرية مدخلاً لتنويع الإقتصاد الوطني.

ولتحقيق ماسبق تقسم الدراسة إلى المحاور الموالية :

- متناقضة الموارد: الأخطار المعرضة لها البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والمصدرة لها.
- مفهوم التنويع الإقتصادي.
- المنطلقات الرئيسة لنجاعة عملية التنويع الإقتصادي.
- أهمية التصنيع في سياسة التنويع الإقتصادي.
- الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري.
- تحديات القطاع الصناعي الجزائري.
- إستراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي.
- النتائج والتوصيات.

1. متناقضة الموارد: الأخطار المعرضة لها البلدان الغنية بالموارد الطبيعية والمصدرة لها:

أثارت مساهمة الموارد الطبيعية في النمو والتنمية المستدامة نقاشا متكررا في أدبيات التنمية،

وإنتهت الدراسات التجريبية للصلة بين الموارد الطبيعية والتنمية إلى نتائج سلبية بمعنى أن الموارد الطبيعية لا تسهم مساهمة حقيقية في النمو والتنمية الإقتصاديين، إضافة إلى ذلك إقترنت الموارد الطبيعية في بعض الأحيان ب «المرض الهولندي» وأفضى ذلك إلى إستنتاجات بأن إكتشاف الموارد الطبيعية هي نقمة للبلد[1]، وطبقا لما سبق يواجه قطاع الموارد الطبيعية في الدول النامية والبلدان الأقل نموا تحديات عديدة ومترابطة وهي تتضمن الأوضاع الاقتصادية الكلية (شروط التجارة، وأنظمة الإستثمار) ، والتغيير المناخي، وإرتفاع معدلات الإستهلاك، وذروة إنتاج النفط، وأمن الطاقة، والأثار الإجتماعية والبيئية .....إلخ، والعديد من أفقر بلدان العالم وبخاصة في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية غنية بموارد طبيعية مختلفة أهمها الموارد الطاقوية، هذه الموارد إذا ما تم إدارتها بشكل صحيح قد تخلق ثروة وتحقق الكثير من المكاسب الإقتصادية والإجتماعية لهذه البلدان، إلا أن الواقع يثبت أنه في أغلب الحالات لم تسهم هذه الموارد في التنمية المستدامة الواسعة، بل على العكس من ذلك فقد أدى سوء الحوكمة للموارد الطاقوية إلى آثار بيئية وإجتماعية خطيرة في المناطق المنتجة، وهناك أمثلة قليلة جدا وتكاد النرويج تشكل الإستثناء في ذلك.

فمن الناحية الإقتصادية يصبح استخراج الموارد عملية معيقة للتنمية إذا كانت إدارتها ضعيفة، فريع الموارد يسهم في خطر « المرض الهولندي» ويشكل مصدرا دائما للفساد الجامح، وتضعف المساءلة في الدول التي تعتمد ماليتها العامة على إستخراج الموارد أكثر من إعتمادها على جباية الضرائب، وتفتقر معظم البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى أنواع المؤسسات اللازمة لإدارة ثرواتها من الموارد الطبيعية على نحو يتسم بالفعالية، كما أن أداء البلدان التي تشهد طفرة في إيراداتها من الموارد الطبيعية لم يكن مرضيا في السابق، وتشير تجارب البلدان الناجحة إلى أن إدارة ثروات الموارد الطبيعية تتطلب الإلتزام بثلاثة مبادىء مرتبطة ببعضها البعض، وهي شفافية المالية العامة، ووضع قواعد يستند إليها تطبيق المالية العامة، ومؤسسات قوية في مجال الإدارة المالية العامة[2].

2. مفهوم التنويع الإقتصادي:

يعتبر التنويع الإقتصادي هو الشعار والقول المأثور في السياسة الإقتصادية للبلدان النفطية، وخاصة منذ طفرة الإزدهار الأولى في السبعينيات، وقد أملته بادىء ذي بدء دواعي القلق من الأجل المحدود لإحتياطات النفط والغاز، كما أملاه ظهور الحاجة إلى تنمية الإقتصادات التقليدية

(1) قطاع الموارد الطبيعية، إستعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية، موجز تنفيذي، مجلس التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف (9-109) نيسان / أبريل (2014).

(2) سانجيف غوبتا وأخرون، تقاسم الثروة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر (2014)، ص: (52).

وتنويعها بما يتجاوز قطاع الهيدروكربونات السريع النمو، ويقصد بالتنويع في الإقتصاد السياسي بالمعنى العام «» تنويع الصادرات»» ويعبر به بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الإعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية[3]، ويعرف التنويع الإقتصادي أيضا بأنه: توسيع للقاعدة الإقتصادية وإقامة ركائز إقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام[4].

ويشير البعض إلى أن التنويع هو نهج إقتصادي تسعى الدولة من خلاله إلى تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء إقتصاد سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر القطاعات، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات[5].

والتنويع بالمفهوم السابق يشمل تنويع الإنتاج ومصادر الدخل، كما أنه يهتم بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط بالسياسات الهادفة إلى تقليص الإعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو تخضع إلى إنخفاض مزمن، ويمكن التمييز بين نوعين من التنويع حسب إتجاه كل منهما، فهناك التنويع الأفقي الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، والتنويع الرأسي الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية المستوردة[6].

وينصرف مفهوم التنويع بشكل عام بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية إلى توسيع القدرة الإستيعابية [7] للإقتصاد بحيث يكون قادر على صد الصدمات الخارجية والداخلية، **مثل**

(3) ثرية بنت ثاني بن على الخايفي، الحالة الراهنة للتنويع الإقتصادي في دول الخليج، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط بسلطنة عمان، دون سنة نشر، متوفر على الموقع:
https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/2069/، بتاريخ: (2016/02/10).

(4) وزارة الإقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، (1434هـ - 2013).

(5) عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، (التنويع الإقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق)، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد (31)، 2014، ص: (57).

(6) ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الإقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض خلال الفترة: (16-17) ربيع الثاني 1435هـ، الموافق ل(16-17) فبراير 2014.

(7) تعرف القدرة الإستيعابية للإقتصاد على أنها: قدرة هذا الإقتصاد على إستيعاب رأس المال إستيعابا مثمرا. و بالنسبة لدولة بترولية تعرف على أنها قدرة هذا البلد على التخلص من العائد النفطي بحيث ينعدم تكوين أي فائض. للإطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى: صلاح الدين الصيرفي، (الطاقة الإستيعابية و الطلب على العائد و عرض النفط)، مجلة النفط و التعاون العربي، الكويت، المجلد 07، العدد 02 ، 1981، ص ص: (61-82).

هيمنة قطاع واحد على تشكيل الدخل والتوظيف وموارد الموازنة العامة في الإقتصاد.

3. المنطلقات الرئيسة لنجاعة عملية التنويع الإقتصادي:

تطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان نجحت في تنويع الإقتصاد بعيدا عن التركيز على النفط، وخاصة حين يكون الأفق الزمني لإنتاجها النفطي لا يزال طويلا، ويبدو أن النجاح أو الفشل يعتمد على تطبيق سياسات ملائمة قبل تراجع الإيرادات النفطية، وربما تكون ماليزيا وإندنيسيا والمكسيك أفضل الأمثلة لبلدان نجحت في تنويع الإقتصاد بعيدا عن النفط، بينما حققت شيلي بعض النجاح في تنويع الإقتصاد بعيدا عن النحاس، ورغم إتباع كل من هذه البلدان مسارا مختلفا، فمن الواضح أن بينها بعض الأمور المشتركة[8]:

أولاً: إستغرق التنويع فترة طويلة نسبيا ولم يبدأ إلا مع بداية تراجع الإيرادات النفطية، فعلى سبيل المثال بدأت ماليزيا إستراتيجيتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينيات وحققت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينيات، أي أن الأمر إستغرق 20 عاما حتى بلغت مستوى من التطور يضاهي بعض البلدان المتقدمة.

ثانياً: ركزت البلدان الناجحة على تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق التصدير ودعم العمالة في إكتساب المهارات والتعليم الملائمين للحصول على وظائف في هذه المجالات الجديدة الأخذة في التوسع.

وبالإضافة إلى التركيز على إيجاد بيئة إقتصادية مستقرة ومناخ موات لممارسة الأعمال، كان على هذه البلدان القيام بمايلي[9]:

- الإستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة:

أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا وإندونيسيا والمكسيك أن لإحلال الواردات أوالإعتماد على الصناعات كثيفة الإستخدام للعمالة أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والإنتاجية، ومع قيام هذه البلدان بتغيير منهجها ورغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة تمكنت من زيادة تطور صادراتها

8) هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع إقتصادات الخليج، نشرة صندوق النقد الدولي، الإلكترونية، 23 ديسمبر 2014، ص ص: 03-02.
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2014/car122314aa.pdf

(9) نفس المرجع السابق.

عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا، وإستخدمت شيلي دعم الصادرات والشراكات بين القطاعين العام والخاص لإقامة شركات جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجية في قطاعات محددة.

- إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية:

يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة إلى زيادة إمكانيات التوظيف في قطاع بعينه، وقد دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الإقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنلوجية، أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول قطاع السيارات.

- إستخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا:

في ثمانينات القرن الماضي، بدأت إندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتم تنفيذ سياسات مماثلة في ماليزيا والمكسيك.

- إستخدام دعم الصادرات والحوافز الضريبية وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمثل الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص، ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والتمويل والحوافز الضريبية بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة.

- الإستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة:

يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع إحتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشأت الصناعية اللازمة، فعلى سبيل المثال: ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية، وتمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

4. أهمية التصنيع في سياسة التنويع الإقتصادي:

تبرز الإسهامات الحديثة في النقاش بشأن خطط التنمية ضرورة التصنيع وعلاقته الحاسمة بفرص العمل وزيادة الدخول والنمو العادل وجميعها شروط أساسية للقضاء على الفقر وزيادة تنافسية

الإقتصاد، ومن المسلم به أنه في غياب النمو الإقتصادي لايمكن تحقيق تنمية حقيقية شاملة ومستدامة، ومما لا شك فيه أن تطوير وتنويع القطاعات الإنتاجية هي قوة دفع رئيسية للتقليل من التخلف والتبعية من جهة ودعم صلابة الإقتصاد من جهة أخرى، ومن أبرز ما يؤكد هذا ما تبينه التجارب الحديثة في بلدان شرق أسيا وجنوبها، حيث زادت فرص العمل بقدر كبير من خلال التصنيع.

ويرى الكثير من الإقتصاديين أن النمو المطرد كان مرتبطا تاريخيا بالتوسع في الأنشطة الصناعية دائما[10]، وتأتي ميزة التصنيع الموجه للتصدير إذ أن طلب السوق العالمية للمنتجات الصناعية غير محـدود، وبالمقابل فإن النمو القائم على صادرات المواد الأولية يبقى محدودا بالإكتشافات في الدول الأخرى، وعرضة لتقلبات الأسعار التي تحد إستمراريته وتقلص قيمته [11].

وعـادة ما يشـار إلى الصلة بين نمو الناتج و نمـو قطاع الصناعات التحويليـة بقوانين النمو لدى كالدور، وتستند حجته في أن التصنيع هو محرك النمو إلى[12]:

- نمـو الإنتـاج الصناعي بخطى سريعة يعمـل على تسارع معدل نمو إنتاجيـة اليد العاملة داخل الصناعات التحويلية.
- النمـو الكبـير في قطاع التصنيع يعمل على تسريع معـدل النمو في إنتاجية اليد العاملة خارج قطـاع الصناعـة. فالمطلوب مـن الدول الغنية بمـوارد البترول والغاز الشـروع في صناعات جريئـة على المستوى العالمي تسهم في زيادة وتنويـع الدخل، مع الأخذ بعين الإعتبار التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تمتلك فيها الدول النفطية ميزة تنافسية، وهنا تبرز صناعة البتروكيماويات كصناعة إستراتيجية على الأقل في المدى المتوسط بإعتبار هذه الدول تمتلك كل المؤهلات لقيام وتطوير هذه الصناعة، فبينما تضيف صناعة التكرير للناتج المحلي الإجمالي نحو (3) دولار للبرميل، فإن القيمة المضافة لصناعة البتروكيماويات ترتفـع إلى(26) دولار في مرحلة المنتجات الأساسية كالإيثيلين والبروبيلين، وإلى(132) دولار في المنتجـات الوسيطـة، وأكثر مـن (2600) دولار إذا حول برميل مـن البترول إلى منتجـات مصنعـة معـدة للإستهلاك المباشـر[13]، فوفـرة مصادر الطاقـة في هذه الدول

(10) خالد بن راشد الخاطر، تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص: 43. (https://www.dohainstitute.org)

(11) نفس المرجع السابق، ص 43.

(12) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير أقل البلدان نموا، تطوير القدرات الإنتاجية، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، 2006، ص ص: 208-209.

(13) حسين عبد الله و أخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة و التوطين، مراجعة و تقديم: منذر الشرع، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2007، ص: 52.

بكميات كبيرة وأسعار منخفضة يساعد على قيام العديد من الصناعات مثل: صناعة توليد الكهرباء، وتحلية المياه، وتكون الإستفادة من الغاز أكثر كلما أمكن نقل هذه الصناعات إلى مصـدر الغـاز وليس العكس (المثال التاريخي على ذلك هـو نقل الصناعات إلى حيث يوجد الفحم و هذا بسبب إرتفاع تكاليف نقل الطاقة).

5. الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري:

المتتبـع لأوضـاع الإقتصاد الجزائري يلاحـظ أن الوفرة الماليـة التي عرفتها البـلاد منذ سنة (2000)، لم ينشـأ عنها أي تحـول هيكلي، ويمكن القول أن فرصة ثمينـة ضاعت أمام الجزائر لتطوير الإقتصاد، وبتدهور أسعار البترول مع نهاية سنة (2014) بدأت الأصوات تتعالى وتتغنى بأن الحل في التنويع الإقتصادي، ورغم أن الظروف مكنت من بناء مخزون من الإحتياطيات المالية الخارجيـة في حدود (190) مليار دولار خلال الفترة (2000-2014)، تزعزع هذا المخزون في أقل من سنة فتراجع أسعار البترول خلال سنة(2015)كشف عن الكثير من الإختلالات القائمة والمتأصلـة في الإقتصاد الوطني، وبينت مدى هشاشة السياسات والقطاعات الإقتصادية، والأكثر مـن ذلك فإنه رغـم الموارد المتراكمة لدى السلطات أعلنت هذه الأخـيرة سياسة حذرة تقوم على شعار جديد وهو ترشيد الإنفاق العام.

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات حول الإقتصاد الجزائري للفترة 2000-2018 (%).

السنوات	المحروقات	الصناعة	الفلاحة	الجباية البترولية	الجباية العادية
2000	39,20	8,4	8,4	76,9	23,1
2001	33,89	7,3	9,7	66,5	32,4
2002	32,55	7,5	9,2	62,9	37,1
2003	35,58	6,8	9,8	68,6	31,3
2004	38,02	6,4	9,4	70,6	29,3
2005	45,14	5,6	7,7	76,3	23,5
2006	45,6	5,2	7,5	76,9	23,1
2007	43,7	5,1	7,5	75,8	23,9
2008	45,1	4,7	7,8	80	٢٠
2009	31	5,3	9,3	65,6	34,4
2010	34,7	5,0	8,4	66,1	33,9
2011	35,9	4,6	8,1	68,7	31,3

34	66	9,0	4,6	34,2	2012
38,3	61	9,4	4,7	29,8	2013
40,8	59,2	10,6	5,0	27	2014
53,5	46,5	11,5	5,0	18,9	2015
65,1	34,8	12,3	5,8	17,3	2016
61,6	38,3	12,3	5 ,5	19,1	2017
62,7	37,2	14,5	6,56	25,3	2018

Source: Banque D'Algérie, Evolution Economique ET Monétaire En Algérie, Rapport sorts : 2017, 2015 2014, 2012, 2010, 2007, 2004, 2001.
Office National des Statistiques, Bultin Trimestriel des Statistiques, Quatrieme Trimestre 2018, Numéro 92.

وللوقوف على واقع الإختلالات الهيكلية القائمة في الإقتصاد الوطني وجب تقسيمها إلى مايلي:

- الإختـلالات الإنتاجية: متعلقة بمساهمـة القطاعات الإقتصاديـة الإستراتيجية في تكوين الناتج.
- إختلالات الموازنة العامة: متعلقة بمشكلة الإيرادات العامة .
- الإختلالات في القطاع الخارجي: الخلل في الميزان التجاري.
- الإختلالات النقدية: متعلقة بوفرة التمويل والضعف والأخطاء التي تعرفها السياسة النقدية.

بالنسبة لإختلالات الناتج يتمثل أساسا في هيمنة قطاع المحروقات، وتخلف القطاعات الإستراتيجية الأخرى كالصناعة والفلاحة والخدمات، وقد نتج عن هذه الأحادية في تشكيل الناتج أن إنتقلت مشاكل الإنتاج إلى قطاعات أخرى كالموازنة العامة وقطاع التجارة الخارجية، والقطاع النقدي.

يستأثـر قطاع المحروقـات بالنسبة الأعلى في تشكيل الناتج الداخلي الخام، في مقابل نسب متواضعة لقطاعي الصناعة والفلاحة، ويظهر مدى هشاشة قطاع المحروقات وبالتالي الناتج الداخلي الخام ككل بتأثـره الكبـير بتذبذب أسعار البترول، خاصة سنة (2009) فهـذه السنة عرفت فيها الدول المصدرة للبـترول ومنها الجزائر صدمـة نتيجة تراجع الأسعار في السوق الدوليـة، ويظهر اثر هذه الصدمة في تراجـع نسبة مساهمة قطـاع المحروقات في تشكيل الناتج من (45,3%) إلـى (31,5 %) بين سنتي (2009/2008)، بالمقابل كان هناك إستقرار نسبي في مساهمة كل من الصناعة والفلاحة في تشكيل النـاتج خـلال نفس الفترة، ورغم ضعف هذيـن القطاعين في تشكيل الناتج إلا أنهمـا أظهرا إستقرارا جيدا مقابل التذبذب الكبير في القطاع المهيمن وهو قطاع المحروقات.

الخلـل الـذي يعرفه الناتج المحلي الإجمالي عمـق من إختلالات الموازنة العامة التـي تعتمد إيراداتها علـى الجباية النفطية بشـكل كبير جدا، مع ضعف مساهمة الجباية العادية، ويظهر من بيانات الجدول المساهمـة المفرطة للجبايـة البترولية في الإيرادات العامة، والملفت أنه خـلال الفترة (2000-2008) عرفـت الجبايـة البترولية تزايدا ضمـن الإيرادات الكلية وذلك في معظم السنـوات، في مقابل التراجع الواضـح للجباية العادية في تكوين مجموع الإيرادات، وإلى غايـة صدمتي أسعار البترول سنة (2009 و2015) يلاحظ التراجع الكبير للجباية البترولية في تكوين مجموع الإيرادات العامة، في مقابل التزايد المعتبر للجباية العادية ضمن الإيرادات الكلية، وهذا ما يبرهن هشاشة الموازنة العامة في الجزائر.

الخلـل الهيكلي في الناتج يؤثر ويتأثر بالتجـارة الخارجية، فهذه الأخيرة تعرف خللا كبيرا في شقي الصادرات والواردات، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2)

الميزان التجاري للسلع الغذائية والصناعية 2000-2018 (10^6)

السنة	المواد الغذائية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الصناعية	الميزان التجاري الكلي
2000	2326	1243	2729	230
2001	-2316	-1334	-2351	9610
2002	-2537	-1783	-4096	6700
2003	2469-	2373	4625-	11140
2004	3319-	-2990	6631-	14270
2005	3307-	3364-	7913-	26470
2006	3499-	3872-	7971-	34060
2007	4568-	6038-	9315-	34240
2008	7273-	8668-	12277-	40600
2009	5399-	9184-	14099-	7780
2010	3195-	8855-	15572-	18810
2011	-8906	-9783	-15056	25961

20167	-12526	-9376	-8161	2012
9727	-15720	-10702	-9170	2013
326	18099	-11128	-10227	2014
18083-	16351-	10371-	8708-	2015
17840-	15341-	10183-	7529-	2016
-10868	-14528	-13094	-7719	2017
-5029	-13906	-11630	-7725	2018

Source : Banque D'Algérie, Evolution Economique ET Monétaire En Algérie, Rapport: 2018, 2015, 2014,2012, 2010, 2007, 2004, 2001.

-Statistiques du commerce extérieur de l›Algérie(Période: Année 2018, Direction generale des douanes

يعـرف قطاع التجارة الخارجية إختلالات عميقة فصادرات المحروقات تشكل مانسبته (96%) في المتوسـط خلال الفترة (2000-2018)، وهي نسبة ضخمة بـكل المقاييس، وتعبر عن هشاشة كبيرة في النسيـج الإنتاجـي الوطني، كما تعبر عن ضعف الإقتصاد في صـد الصدمات المالية الناتجة أساسا عـن تقلبات أسعار البترول ويظهـر ذلك جليا سنتي (2009 و2014) حيـث عرف الميزان التجاري سنـة (2009)نسبة نمو تقدر بـ (-80%)، وسجـل عجزا ضخما خلال السنوات: (2015، 2016، 2017، 2018)، بقيـم متفاوتة على التـوالي: (18083، 17840، 10868، 5029) مليون دولار أمركـي، ويوضح ذلك مدى الضعف المتراكم مع مرور السنـوات دون أي إصلاح جدي، من جهة أخرى يبـين الميزان التجاري للسلع الغذائيـة والصناعية الوجه الأخر للمشكلة فالجزائر خلال فترة الدراسة (2000-2018) كانـت مستوردا صافيـا وبإمتياز لهذه المواد، ويعبر ذلك عن المشكلة الإنتاجية حيث هناك عجز عن تأمين الإحتياجات الأساسية من الغذاء، وكذا المنتجات الصناعية.

الخلـل الهيكلـي الأخـر في الإقتصاد الوطني هو الخلـل التمويلي وعدم نجاعـة السياسة النقدية في مواجهة التغيرات التـي يعرفها الإقتصاد الوطني، حيث خلال فترة الدراسة (2000-2018) عرف الإقتصـاد الوطنـي فائض هيكلـي في السيولة، مما هدد بمخاطـر تضخمية كبيرة، وهـو ما إستدعى إستحداث أدوات جديدة للسياسة النقدية كان هدفها إمتصاص السيولة الفائضة في النظام المصرفي، ولكونهـا سيولة هيكلية نتجت التراكم الكبير لصافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر بفعل ضخامة

إيرادات المحروقات، فإن السياسة النقدية لا تمتلك القدرة على إستغلال هذه السيولة إستغلالا منتجا.

إن متابعة حجم ونوع القروض التي يقدمها النظام المصرفي يوضح حجم المشكلة حيث أن متابعة وتحليل وضعيـة هذه الأخيرة يمكـن من معرفة واقع الجانب الحقيقي للإقتصـاد، ويعتبر هذا الخلل من أسباب ضعـف كفـاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي، حيـث لا تزال نوعية وتعزيز الوساطة المصرفيـة تشكل مصـدر قلق رئيسي للمؤسسات. فالمـوارد المالية المجمعة لدى الجهـاز المصرفي تقريبا تعادل الضعف في أغلب السنوات ويعبر ذلك على الإفراط الكبير في السيولة، كما أن جانب الإستخدامات يعـبر على عدم إستغلال هـذه الموارد ويمكن طرح الإنشغال حول التناقص التدريجي لقيمة هذه الموارد مـع مـرور الوقت، حيث أن هذه مشكلـة أخرى تتعلق بالسياسة النقدية المتبعـة، إذ يجب العمل على وضع السياسة التي تساهم في جمع الموارد وفي نفس الوقت إستخدام هذه الموارد وحمايتها من الضياع[14].

جدول رقم (3)

تقسيم القروض حسب المدة (2000-2018) (مليار دينار جزائري)

السنة	ق.ط.أ	ق.م.أ	ق.ق.أ	القطاع العام	القطاع الخاص	الإدارة المحلية
2000	33,8	492,9	467	701,8	291,2	0,1
2001	35,6	529,5	513,3	740,08	337,6	0,2
2002	36	602,8	628	715,8	550,2	0,3
2003	47,5	559,1	773,6	791,4	588,5	0,3
2004	89,1	617,6	828,3	859,3	675,4	0,3
2005	109,0	747 ,5	923,3	882,4	897,3	0,1
2006	203,3	786,4	915,7	847,0	1057,0	1,4
2007	351,1	828,0	1026,1	988,9	1216,0	0,3
2008	516,1	910,0	1189,4	1201,9	1413,3	0,3
2009	913,9	852,1	1320,5	1485,1	1600,6	0,8
2010	1136,7	820,4	1311	1460,6	1806,7	0,8
2011	1515,6	847,9	1363	1741,6	1984,2	0,7
2012	1947,9	978,1	1361,6	2040,2	2247	0,4
2013	2505	1227,9	1423,4	2434	2721,9	0,4

(14) رايس فضيل، (تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009))، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، جوان 2012، ص: 78.

0,6	٣١٢١	٢٣٨٢	1608,7	1413,4	3482,5	2014
0,7	٣٥٨٨	٣٦٨٨	1710,6	1641,8	3924,7	2015
0,6	3957,1	3952,2	1914,2	1810,9	4184,8	2016
0,5	4568,3	4311,3	2298	1844,4	4737,6	2017
0,5	4864,8	4927,3	2780,6	7012		2019

Source : Banque D'Algérie, Evolution Economique ET Monétaire En Algérie, Rapport : 2018, 2015, 2014, 2012, 2010, 2007, 2004, 2001.

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 44 ديسمبر 2018.

ق.ط.أ: قروض طويلة الأجل، ق.م.أ: قروض متوسطة الأجل، ق.ق.أ: قروض قصيرة الأجل.

من خلال الجدول السابق يظهر الخلل الكبير في الوضعية، فالقروض المتوسطة وطويلة الأجل التي تعتبر في الغالب هي قروض الإستثمارات الإنتاجية لم تتجاوز في فترة الدراسة (54%) من إجمالي القروض كما أن زيادة هذه القروض يمثل القروض الرهنية وأيضا في القروض الإستهلاكية للأسر (تمويل السلع الدائمة) بمعنى أن هناك تمويل لجانب الطلب في الإقتصاد وليس جانب العرض. من جهة أخرى فإن القروض قصيرة الأجل وصلت في بعض السنوات إلى (56 %)من إجمالي القروض، وهذا ما يعبر عن ضعف في السياسة النقدية عن إبتكار قنوات لتوزيع الموارد المتاحة على كل قطاعات الإقتصاد وبطريقة منتجة.

6.تحديات القطاع الصناعي الجزائري:

في الوقت الحالي حيث تسعى الجزائر لتنويع إقتصادها لمواجهة تحديات مرحلة تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية، فإن التصنيع سيظل الخيار الإستراتيجي للإسراع في تحقيق هذا الطموح، فإنه ومع تشكل مناخ إقتصادي مستقبلي يتسم بالإنفتاح وشدة المنافسة وإزدياد وتيرة المستجدات الإقتصادية والمعلوماتية والتقنية وغيرها من سمات العولمة، تبرز العديد من التحديات التي تواجهها جميع الإقتصادات وقطاعات الأنشطة في العالم، وهذا سيؤثر بشدة على مستقبل القطاع الصناعي في الجزائر، ونستعرض فيما يلي ملامح بعض أبرز هذه التحديات:

- ريعية الإقتصاد الجزائري حيث يسهم قطاع الصناعات الإستخراجية والأولية بنسبة كبيرة في توليد الناتج المحلي وبنسبة تتجاوز (95 %) من الصادرات.
- لم يمكن تراكم الريع النفطي خلال العقد الماضي من تنويع الإقتصاد الوطني حيث تزايدت

مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الوطني مقابل تراجع معتبر للصناعات التحويلية في تشكيل الناتج.

- على الرغم مما حققته الجزائر من نتائج إيجابية على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض القطاعات كالمحروقات، لم تستفد بعض الصناعات المتعلقة بالكيماويات والبتروكيماويات والصناعات التحويلية بصفة عامة من العوائد الإيجابية للإستثمارات الأجنبية من حيث إحداث مناصب شغل ونقل التكنولوجيا والمعارف العلمية وتطوير مشاريع صناعية تحويلية قصد تنويع الصادرات الوطنية.
- إنكشاف الإقتصاد الجزائري للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية (غير المحروقات) في توليد الناتج المحلي الإجمالي هذه الحالة تفسر حاجة الإقتصاد الوطني إلى زيادة وارداته السلعية من الخارج لتغطية الطلب المحلي المتزايد على إثر تزايد النفقات الجارية في ميزانية الدولة والتي تترجم بالضرورة على شكل طلب متزايد في السوق الداخلية، وأبلغ دلالة على ذلك هي إرتفاع المحتوى الإستيرادي لمكون العرض السلعي في السوق الجزائري مقارنة بالمحتوى المحلي.
- الدور المحدود للقطاع الخاص في العملية التنموية بدلالة إنخفاض مساهمته في النشاط الإقتصادي وتوليد فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب المحلي وتمويل الإستثمارات مما جعله قطاعا غير مرن.
- التخلف الكبير للجهاز المصرفي وعدم مواكبته للمستجدات، بالإضافة إلى عدم تنوعه حيث تهيمن عليه مجموعة من البنوك العمومية التي تحتكر السوق ولا تقدم أي مساهمة محسوسة للإقتصاد.
- المستوى المتدني لتنافسية المنتجات الوطنية حيث يعتبر الإرتقاء بالمقدرة التنافسية إلى مستوى العالمية لمنتجات الصناعة الوطنية ضرورياً لكسب حصص في أسواق التصدير العالمية، وتتطلب مواجهة هذا التحدي من الوحدات الصناعية الوطنية العمل على رفع معدلات الإنتاجية والجودة.
- التخلف عن مواكبة التطورات في الأسواق العالمية فكما هو مشاهد الآن، فإن التطور والتغير في الأسواق العالمية ومجالات التقنية يشهد إيقاعاً متسارعا مما يشكل تحدياً كبيراً للقطاعات الصناعية.

7. إستراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي:

النهوض بالصناعة كمدخل للتنويع الإقتصادي في الجزائر يتطلب إستراتيجية جريئة تأخذ بعين الإعتبار جميع الإمكانيات والفرص المتاحة، وفي الإستراتيجية التي صاغتها السلطات الجزائرية والتي إنبثقت من الوثيقة التي تحمل عنوان «إستراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي»، هذه الوثيقة كانت محل نقاش كبير بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين مثلت بعثا قطاعيا لإستراتيجية نمو الإقتصاد الجزائري.

شملت عملية إختيار القطاعات المراد ترقيتها عدة مراحل[15]

- تعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من قبل السوق الدولية؛
- تحليل القدرة التنافسية للفروع والتي تم تحديدها؛
- تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية؛
- تبيين الإستراتيجية الصناعية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

حسب ما تضمنته الإستراتيجية سيتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الإستراتيجية الصناعية المتبعة التي تدعو العمل على ثلاثة خطط تكميلية وهي[16]: تقييم الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، وترقية صناعات جديدة.

7-1- تقييم الموارد الطبيعية: فالهدف هو ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح الجزائر لإستغلال مقوماتها لطبيعية والإنتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية الى منتج ومصدر للسلع المصنعة إلى تكنولوجيا أكثر تطورا وقيمة مضافة عالية. الفروع التي تم تحديدها في هذا المستوى، خصوصا البتروكيمياء والألياف التركيبية والأسمدة وصناعة الحديد (الفولاذ) صناعةالمعادن غير الحديدية (الألومنيوم) ومواد البناء.

7-2- تكثيف النسيج الصناعي: يتمحور حول تشجيع الصناعات التي تسهم في إدماج النشاطات المتواجدة حاليا المراحل الأخيرة للإنتاج، الصناعات القادرة على مساندة هذا الصعود للفروع، هي بصفة تلك المتعلق بالتجميع والتعبئة والتغليف: الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية والصناعات الغذائية وصناعات سلع التجهيز.

7-3- ترقية الصناعات الجديدة: وسيولى إهتمام خاص لتعزيز الصناعات التي إما أن تكون

(15) موقع وزارة الصناعة والمناجم، بتاريخ مارس، (2017): http://www.mdipi.gov.dz

(16) نفس المرجع السابق.

غـير موجودة (صناعات جديـدة) أو التي تتخلف الجزائر فيهـا جوهريا، ويتعلق الأمر خاصـة بالصناعـات المرتبطة بتكنولوجيات الإعـلام والإتصال والسيـارات، بالإضافة للنشـر المكاني للصناعة، وهو البعد الثاني للتوزيع الصناعي، فلا يمكن أن يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية ويجب أن تكون الرؤية أكثر حداثة وتتضمن مفاهيم مثمـرة مثـل مناطـق التنميـة الصناعية المدمجـة (ZDII)، أو المناطـق المتخصصة، وللإشـارة فإن بعض هذه المناطـق تم تحديدهـا، وإنشاءها سيكـون تدريجيا، وتجدر الإشـارة إلـى أن تطويـر الصناعات الجديـدة سوف يخلـق التآزر من خـلال إستغلال التركيز المـكاني للأنشطـة الإقتصادية بواسطة الربـط الشبكـي للمؤسسات والهيئات العموميـة، بالإضافة إلـى هياكل البحث والتكوين والخبرة والمؤسسـات العامة والهياكل التنظيميـة للبحوث والتدريـب والخبرة، ومزايا التآزر الذي سيتـم خلقه، فسيكون لهذه الفضاءات الجديدة أثر إقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الإستثمار.

تغطـي سياسات التنميـة الصناعيـة أربعة مجـالات رئيسية هي : تطويـر الشركات، والإبتكار، وتنمية الموارد البشرية وترقية الإستثمار الأجنبي المباشر:

- ينـدرج تأهيل المؤسسات تحت غطـاء عصرنة الشركات التي تدخـل أهدافها وأنماطها ضمـن إستراتيجيـة التصنيع، الإبتـكار وخلق الأفـكار هي الآن محـرك التنمية، حيث يتوجـب إقامة نظـام إبتكار ذاتي يحمل علـى عاتقة تغذية النمـو الصناعي الجزائري، في هـذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدهـا أن تضمن هذه العملية، وهذا يتطلب تدخـل الدولة، وسيتم تحضير ووضع جهاز وطني للإبتكار (NIS) لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.

- تنميـة الموارد والمهارات البشرية تدخل ضمن التوجهات القوية للإستراتجية الصناعية، هذه الأخيرة تعتبر أن رأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، بل هو في نفس المرتبـة مع رأس المال المادي، بالإضافة إلى أنه عامل قـوي في التشجييع على إمتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية.

- ترقيـة الإستثمـار الأجنبـي المباشـر (FDI) تخضـع لسياسـة حشـد المساهمـات الخارجية وتوجيهها نحو تمويـل الأنشطة ذات رأس المال الضحـم ونشر التكنولوجيات الجديدة، نتيجة للإدخارات الخارجية التـي تولد (التكنولوجيا، والتنظيم، والممارسات الإداريـة، وتوسيـع المنافـذ إلى الأسـواق الدوليـة)، يلعـب الإستثمار الأجنبـي المباشر

دورا مكمـلا ومدعما للاستثمـار المحلي، لذلك من الضروري علـى الدولة وضع سياسة فعالة لتسهيـل ترسيـخ الإستثمـار الأجنبـي المباشر في النسيـج الصناعي ونشـر آثاره الخارجية لصالح الشركات المحلية.

8. نتائج وتوصيات:

يعتبر الظـرف الإقتصادي الحالي بمثابة إختبار حقيقي للسلطـات الجزائرية لتنويع الإقتصاد بعيـدا عـن المحروقات وإقامة هيـكل إقتصادي حديث له القدرة على الصمـود في وجه الصدمات الخارجيـة، بالإضافـة إلـى تحقيق تطلعـات الجزائريـين، وما يفاقـم الوضع هـو التخلف الكبير للقطاعـات الإقتصاديـة الأخـرى، فبالنظـر إلى هيـكل وحجم الـواردات الجزائريـة يظهر مدى الإعتماد على الخارج في تأمين الحاجيات الغذائية والصناعية.

تأسيسا على ماسبق نخلص من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كما يلي:

- الإختلالات التي يعرفها الإقتصاد الوطني متنوعة ومتفاوتة ومترابطة والقاسم المشترك بينها هو الناتج المحلي الإجمالي، فكل سياسة تساعد على تقليل الإعتماد على المحروقات في تشكيل الناتج تؤثر أيضا على القطاع الخارجي والقطاع النقدي والموازنة العامة.
- يمكن النظر لمشكلة ضخامة وتنوع الواردات الجزائرية على أنها فرصة للمستثمرين لإختيار السلـع المـراد الإستثمار فيها فالنسبة العظمى من الـواردات عبارة عن سلع لا تنتج محليا، بالإضافة إلى أن ضخامة حجم الواردات منها يعبر على أن هناك سوق وطنية كبيرة.
- إستراتيجية التنويع المطلوبة تستلزم تكاثف الجهود من كل القطاعات للنهوض بالإقتصاد الوطني، فحتى الصناعة ورغم أهميتها في تطوير وتنويع الإقتصاد الوطني فإن نجاحها يتطلب تطوير للقطاعـات الأخرى بالتوازي وبنفس الإهتمام والمجهور مثل القطاع المالي وقطاع الخدمات، والقطاع الزراعي .....إلخ.
- لابـد من إستثمـار فيما هو متاح من كتلـة مالية خاصة ما تمثـل في إحتياطات الصرف أحسـن إستثمار على إعتبار أن مشكلة الموارد الماليـة بالنسبة للجزائر إذا بقيت ظروف السـوق البترولية على ما هي عليه ستكون كبيرة جـدا وربما ستدفع الجزائر للإقتراض الخارجي وهذا أخطر خيار وأخطر مرحلة يمكن أن تصل لها الجزائر.
- تطوير القطاع الخاص في الجزائر يتطلب حضورًا قويًا للدولة كمنظم ومراقب من خلال

ترسانــة تشريعيــة وقانونيــة وتنظيمية تكون دافعا لهــذا القطاع، والقضــاء على العقلية الإتكاليــة السائــدة والمتجذرة في المجتمــع الجزائــري، وتتولى هذه التشريعــات تشديد الرقابة والمحاسبة من جهة، وتوفير الحوافز بشتى أشكالها لتشجيع الإستثمار المنتج.

- لابــد علــى الدولة أن ترســم سياسة تجارية لحمايــة المنتوج الوطني مــن منافسة السلع الأجنبيــة مــن جهــة، ولنقص خبرة وقــدرة المنتجين المحليــين على المنافســة خاصة في المراحل الأولى من الإنتاج.

- هنــاك صناعــات إستراتيجية تتطلــب حضور قوي للدولة ليس فقط مــن ناحية التنظيم والرقابة، وإنما من جهة ملكية المشاريع وتتمثل خاصة في مشاريع تحويل الموارد الوطنية التــي تزخر بها الجزائر مثل المحروقات، المعادن، الصناعــات الغذائية التي تعتمد على المنتوجات الزراعية المنتجة محليا.

أخيرا لابد للدولة من دراسة الإمكانات الوطنية من كل الموارد، وعرض الفرص في كل المجالات الإقتصاديــة، ومراجعة السياســات والإستراتيجيات المطبقة للوصول لنهضــة إقتصادية متوازنة تراعــي جميــع الجوانــب في الإقتصاد الوطني وتمكــين كل الفاعلــين الإقتصاديين مــن المشاركة فيهــا، بــدلا من ترك الأمور كما هي الأن حيث لا توجد روابــط واضحة بين الإمكانات والسياسات والأطراف المعنية.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

حسين عبد الله و أخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة و التوطين، مراجعة و تقديم: منذر الشرع، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، (2007) .

ثانيًا: المقالات، المداخلات، التقارير

1. عاطف لافي مرزوك وعباس مكي حمزة، (التنويع الإقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق)، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، (2014).

2. ممــدوح عوضــ الخطيب، التنويع والنمــو في الإقتصاد السعودي، المؤتمــر الأول لكليات إدارة الأعمــال بجامعــات دول مجلــس التعــاون لدول الخليــج العربــي، الرياض خلال

الفترة:(16-17) ربيع الثاني (1435هـ) ، الموافق لـ (16-17) فبراير(2014) .

3. صلاح الدين الصيرفي، (الطاقة الإستيعابية والطلب على العائد و عرض النفط)، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد 07، العدد 02، (1981).

4. خالد بن راشد الخاطر، تحديات إنهيار أسعار النفط والتنويع الإقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، (2015).

5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير أقل البلدان نموا، تطوير القدرات الإنتاجية، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، (2006).

6. رايس فضيل، (تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، جوان(2012).

7. سانجيف غوبتا وأخرون، (تقاسم الثروة)، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر (2014).

8. قطاع الموارد الطبيعية، إستعراض وتحديد فرص التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية، مجلس التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف 9-10 نيسان/ أبريل(2014).

9. ثرية بنت ثاني بن على الخايفي، الحالة الراهنة للتنويع الإقتصادي في دول الخليج، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط بسلطنة عمان، دون سنة نشر.

10. هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع إقتصادات الخليج، نشرة صندوق النقد الدولي، الإلكترونية، 23 ديسمبر(2014).

ثالثًا: المواقع الإلكترونية

1. موقع وزارة الصناعة والمناجم، مارس (2017) : http://www.mdipi.gov.dz/

2. موقع صندوق النقد الدولي: http://www.imf.org

3. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ***https://www.dohainstitute.org***

4. مركز الخليج لسياسات التنمية: ***https://www.gulfpolicies.com***